

## 101124 - حكم تأجير جهاز كمبيوتر لتنزيل نغمات

### السؤال

سأقوم بإيجار جهاز كمبيوتر سيعمل به في إنزال نغمات ، فهل هذا حرام أم حلال؟

### الإجابة المفصلة

يحرم الاستماع إلى المعاذف والنغمات الموسيقية ، لأدلة كثيرة سبق بيانها في جواب السؤال رقم (5000) ، وما ثبت تحريمها لم تجز الإعانة عليه بوجه من الوجوه .

وعليه ، فلا يجوز تأجير جهاز الكمبيوتر أو إعارته لمن يستعمله في إنزال النغمات .

وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا يجوز بيع أو تأجير ما يستعان به على المعصية ؛ لقوله تعالى: (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدُوانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) المائدة/2.

قال ابن قدامة رحمه الله : ”وجملة ذلك ؛ أن بيع العصير لمن يعتقد أنه يتخرّد خمراً محرّم ” ثم قال : ”وهكذا الحكم في كل ما يقصد به الحرام ، كبيع السلاح لأهل الحرب ، أو لقطاع الطريق ، أو في الفتنة ، وبيع الأمة للغناء ، أو إجارتها كذلك ، أو إجارة داره لبيع الخمر فيها ، أو لتنتحذ كنيسة ، أو بيت نار ، وأشباه ذلك . فهذا حرام ، والعقد باطل ” انتهى من ”المغني“ (4/154).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ”ولا يصح بيع ما قصده به الحرام كعصير يتخرّد خمراً إذا علم بذلك كمذهب أحمد وغيره ، أو ظن ، وهو أحد القولين ، يؤيده أن الأصحاب قالوا: لو ظن المؤجر أن المستأجر الدار لمعصية كبيع الخمر ونحوها لم يجز له أن يؤجره تلك الدار ، ولم تصح الإجارة ، والبيع والإجارة سواء ” انتهى من ”الفتاوى الكبرى“ (5/388).

وجاء في الموسوعة الفقهية : ”ذهب الجمهور إلى أن كل ما يقصد به الحرام ، وكل تصرف يفضي إلى معصية فهو محرّم ، فيمتنع بيع كل شيء علم أن المشتري قصد به أمراً لا يجوز ” انتهى من ”الموسوعة الفقهية الكويتية“ (9/213). والإجارة كالبيع كما سبق . والله أعلم .